

المحور الرابع : أسباب الفساد الإداري و المالي

هناك عدة أسباب التي أدت إلى إبراز ظاهرة الفساد وإنتشاره في مختلف المجتمعات و يمكن إجمال أسباب الفساد فيمايلي:

أولاً : أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين : و ينقسمون إلى ثلاث فئات:

1- أسباب الفساد حسب رأي الفئة الأولى :

أ – الأسباب الحضرية : وتعني أن سبب بروز ظاهرة الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع و بين قيم و قواعد العمل الرسمية.

ب – الأسباب السياسية : وسببه ضعف العلاقة ما بين الإدارة و الجمهور و إنتشار الولاءات الحزبية.

2- أسباب الفساد حسب رأي الفئة الثانية : و يقسمونها إلى:

أ – أسباب هيكلية : و ترجع الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير، على الرغم من التطور الكبير و التغيير في القيم و طموحات الأفراد، مما دفع العاملين إلى إتخاذ مسالك و طرق تعمل ستار للفساد الإداري، بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة، وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات و تضخم الأجهزة الإدارية المركزية.

ب- أسباب قيمية : إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لإنهيار النظام القيمي للفرد و المجموعة.

ت- أسباب إقتصادية : لعل من أهم هذه الأسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع ، والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.

3- أسباب الفساد حسب رأي الفئة الثالثة:

أ- أسباب بايولوجية وفزيولوجية : هي ما أكتسبه الفرد عن طريق الوراثة، وكل

ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من أثار سلوكياته و تصرفاته.

ب- أسباب إجتماعية : هي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية و الاجتماعية.

ت- أسباب مركبة : هي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

ثانياً : الأسباب العامة للفساد

1- ضعف المؤسسات : المقصود هنا بضعف المؤسسات الوقائية و الرقابية على حد سواء، فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد و الوقاية منه، و لا المؤسسات الرقابية قامت بدورها و إكتشفت مواطن الفساد قبل إستفحاله، و لا المؤسسة

القضائية قامت بمعاقبة المفسدين ليكونوا عبرة للآخرين و كلها عوامل تقود إلى إنتشار الفساد.

2- **تضارب المصالح** : المقصود بتضارب المصالح ذلك الموقف التي تتأثر فيه موضوعية

و إستقلالية قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة مادية أو معنوية تهمة شخصيا أو تهم أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين ، أو عندما تتأثر أدائه للوظيفة بإعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بإتخاذ القرار.

3- **السعي للربح السريع** : غالبا ما يكون السعي للربح السريع و تجاوز الخطوات العملية

و الموضوعية للربح سببا من أسباب الفساد، فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي حجة من الحجج كضعف القدرة الشرائية أو زيادة الإلتزامات العائلية، قد تخلق لديه رغبة في الربح السريع و تحقيق مكانة إجتماعية قد يلجأ غلى الرشوة لتحقيق ذلك و بالتالي يقع الفساد .

4- **ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية و الإعلام و المساجد** : المقصود هنا أنه من

بين أسباب إستفحال ظاهرة الفساد هو عدم قيام الوسائط الإعلامية و التعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد و المجتمع و الأسرة من كل النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية...إلخ.

5- **عدم تطبيق القانون بشكل صارم**: كما يقال " يجب أن يكون للقانون أسنان " ، وإلا ما

الفائدة من سن قوانين لا تطبق ، أو تطبق على البعض دون الآخر، كل ذلك لا يكون رادع أمام الفاسدين في المجتمع مما يكون سببا لفساد أشخاص آخرين.

ومن بين الأسباب العامة للفساد أيضا:

1- إنتشار الفقر و الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية، و سيادة القيم التقليدية و

الروابط القائمة على النسب و القرابة

2- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية وهو

ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما ان لإضعاف الجهاز القضائي و غياب إستقلالية و نزاهة يعتبر سببا مشجعا على الفساد .

3- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة و عدم إستقلاليتها.

4- غياب حرية الإعلام و عدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات و

السجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات و المؤسسات العامة.

5- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء

الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

